الغياب الانثروبولوجى والتنمية المتواصلة لسيناء

د. محمد مختار على الشرقاوى*
وزارة الشئون الاجتماعية

مقدمه

كتب لمصطلح التنمية المتواصلة الذيوع والانتشار خلال السنوات الأخيرة من حقبه الثمانيات من هذا القرن من خلال أجهزة الإعلام الإلكترونى المسموعة والمرئية ومع عرضها المثير للقلق لمشاكل الانفجار السكانى العالمى وسوء استخدام الانسان للبيئة وإستنزافه لمواردها الطبيعية بطريقة منافية للإستخدام الرشيد والأمثل لها. الأمر الذى يعرضها للدمار والتدهور والنضوب. كما يتعرض الإنسان حاليا لأخطار التلوث وإنسان المستقبل لآلام أشد أقسى هى المعاناه المميته للقحط والمجاعه ثم الموت الجماعى.

وقد نجحت وسائل الإعلام فى رسالتها بابلاغها صانعى السياسات بأثر الانعكاسات السلبيه للأنفجار السكانى العالمى المتزايد على تدهور البيئة الطبيعية وتناقص ونضوب ثرواتها بما يلحق الضرر بالأجيال القادمة. لذا انعقدت المؤتمرات العالمية لتدارس الأمر والتوصيه باتخاذ التدابير الوقائية للحفاظ على حقوق الأجيال

---

* شرفنى المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسماعلية بالإشراف والإعداد العلمى لبحث بعنوان «التجمعات السكانية الجديدة بشرق القناه» مما أتاح لى فرصة إعداد هذا البحث الذى يعرض قضايا حيويه جديدة يجب عرضها بما يتفق وأهميتها وكذا الأصول العلمية للنشر بهذه المجلة وبما يثرى البحث الأنثروبولوجى.

القادمة وجاء مؤتمر الأرض فى ريودى جانيرو بالبرازيل ١٩٩٢ ليؤكد رؤساء الدول الحضور على أهمية التنمية المتواصله. وبعده انعقد مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٥ ليؤكد مرة أخرى على التنمية المتواصله والعلاقة بينها وبين السكان والتنمية وحق الأجيال القادمه فى حياة أفضل من خلال التنمية المتواصلة.

اولا : اهمية الدراسة:

١ - تحاول الدولة ومنذ تحرير سيناء النهوض بها وتنميتها من خلال الخطط الاستثماريه الحكوميه وهى خطط قصيرة المدى ولتحقيق الأهداف المرجوه من إحداث عملية التنمية الحيوية بهذه الخطط فإن الأمر يستغرق ردحاً طويلا من الزمن ومع بداية العمل فى شق ترعة السلام ونقل المياه اللازمه للزراعه إتضح أن الحاجة أصبحت ماسه لوضع خطه قومية لسيناء تواكب تنفيذ هذا المشروع العملاق «ترعة السلام» الذى سيترتب عليه زراعة أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ فدان (*) ويقضى ذلك تأهيلها بالسكان ووضع برامج وخطط لتخفيض الكثافة السكانية المرتفعة فى محافظات الدلتا والصعيد وجذبها للعمل والاقامة بسيناء وتمتد هذه الخطة القومية من عام ١٩٩٦م وحتى عام ٢٠١٧م وهذه الخطة القومية تعنى التنمية المتواصلة لسيناء لصالح مصر كلها ولصالح الأجيال القادمة أيضا.

٢ - تساهم هذه الدراسة فى بحوث التنمية المتواصلة التى أصبحت أكثر الاتجاهات العالمية تقبلا وإنتشارا فى مجال بحوث التنمية.

---

* تشير البيانات الرسمية إلى أن حوالى ٤٠٠ ٠٠٠ فدان فى سيناء ستستفيد من مياه هذه الترعة فى أغراض الزراعه وحدها.

٣ - تمثل سيناء أهمية عظمى لمصر ولأمنها القومى فهى البوابة الشرقية والمدخل الشرقى لمصر وكانت خط الدفاع الأول عن مصر طوال عصور التاريخ ومانزال. ومن هنا فإن تعميرها وتأهيلها بالسكان هو أحد الأبعاد الاستراتيجية الهامه لأمن مصر فهى تشكل ١٦/١ من مساحة مصر الكلية وبها موارد طبيعية مهمله ظلت بعيده عن خطط الإستثمار والتنمية لذا يجب العمل على تنميتها على مدى الزمن لصالحالأجيال الحاضره والقادمة.

٤ - ستتفبر الحياه على أرض سيناء بفضل ترعة السلام وستضيف مساحات من الخير الى خريطة مصر حيث ستبدأ هذه الترعة من دمياط حتى العريش مخترقة أسفل قناة السويس بسحارة ضخمة تنقل مياه النيل لتعيد أمجاد النهر القديم أو الفرع البيلوزى فى العصور الغابرة ومع المياه تصبح سيناء جديده تساهم فى تخفيف التكدس السكانى.

(صحيفه الأهرام فى ١٩/٩/١٩٩٥)

وستسهم هذه الترعه أيضا فى الإستفادة من حوالى مليونى متر مكعب من مياه الصرف الزراعى وخلطها بمياه النيل لتكون نسبة الخلط هى: ٥١٪ من مياه النيل، ٤٩٪ من مياه الصرف الزراعى.

وتسمى الترعه بدءا من نطاق محافظة شمال سيناء بترعة الشيخ جابر (أمير الكويت الحالى). ومن أهداف مشروع ترعة السلام مايلى:

أ - إضافة إمكانيات اقتصادية كبيرة للدخل القومى المصرى بصفه عامه ولسيناء الشمالية بصفة خاصة حيث أن المشروع لن يفيد محافظة جنوب سيناء.

ب - إضافة مساحة إلى الرقعة الزراعية تقدر بحوالى ٦٠٠ ٠٠٠ (*) فدان.

جـ - إقامة مجتمعات زراعية صناعية جديدة وفتح آفاق تصديريه جديدة مع الدول العربية وتعتبر الآثار الإجتماعية والاستراتيجية ذات أثر بالغ إذ ستحقق العمق الإستراتيجى لمصر شرقا وخلق درع واقيه لمنطقة الدلتا والربط العضوى الحقيقى بين الوادى والدلتا وسيناء وتسهل الإنتقال إلى مناطق جديدة وتدعم الربط البرى بين مصر والدول العربية الشقيقه.

د - تعمير مناطق صحراويه جديده .

هـ - إيجاد فرص عمل حقيقيه لنحو مليون فرد.

و - تنمية الأنشطة السياحية والتصديرية والصناعية والتجاريه بالمنطقة.

وتحقيق هذه الأهداف يتطلب هجرة داخلية من الوادى والدلتا وهو مايعنى الى حدما إعادة توزيع السكان.

ه - الاجابه على التساؤلات التى طرحتها الدراسة.

ثانيا : اهداف الدراسة:

١ - تهدف هذه الدراسة الى التعرف على رؤية بعض قبائل بدو وسيناء متمثلة فى الجماعات البدوية القبيلتى المساعيد والعيايده فى:

أ - أثر مشروع ترعة السلام على الحياه البدويه.

ب - مقترحاتهم بشأن المسكن.

جـ - نظام حيازه الأرض الجديد.

د - مدى تقبلهم للوافدين من أبناء النيل.

٢ - عرض لدور الأنثروبولوجيا التطبيقيه فى المشروعات القوميه حيث تلاحظ

غياب الأنثروبولوجيين رغم ان هذا العمل من صميم إختصاصهم وإهتماماتهم العلمية.

٣ - إبراز بعض ملامح التغير البنائى الذى سيطرأ على المجتمع البدوى بسيناء وهى توقعات مستقبليه «لأن كل فعل بشرى لابد وأن ينجز فى ضوء بعض التوقعات ومن ثم فالتنبؤ بسلوك الآخرين هو جزء أصيل من بناء الفعل الإجتماعى فالخبرة السابقه والالمام بالتوقعات المحيطه بالفعل يمكن الفرد من التنبؤ بمجرى الفعل أو مسلكه فى المستقبل ويساعده على ذلك فكرة النسق التى تنظر إلى كل واقع على أنه أجزاء مترابطة يمكن تفكيكها وتركيبها وأن الأجزاء لاتدرس إلا فى ضوء الكليات التى تحتويها.

(أحمد زايد - إعتماد علام - التغير الاجتماعى - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٩٢ - ص ٢٥٩ ومابعدها). وقد يسهل ذلك نسبيا بالنسبة للمجتمعات البدوية لإمكان إدراك ومعرفة كل نسق ومكوناته لصغر حجمها وبساطتها وتجانسها وعامة فالتغيرات المستقبليه هى تغيرات إحتماليه .. لايجب إهمالها أو تجاهلها أو الإلتزام بها .. إنما يستفيد منها المخطط إذ تتيح له إحتمالات وبدائل متعدده تساعده على التخطيط الجيد والرؤية المستقبلية التى يتسع مداها الزمنى كلما تقدمت النماذج فى الدراسات المستقبلية.

ثالثا: الإجراءات المنهجية

أ - مجالات الدراسة:

المجال الجغرافى : يشمل المناطق البدويه التى أضيفت لمحافظة الاسماعيليه من سيناءبالقرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ وهى : أم الأبطال - المساعيد - الطاسة - جلبانة شرطة بين جلبانه - أبو عروق أبو عروق -

شرق البحيرات – ميت أبو الكوم الجديدة وهذه المناطق تقسم اداريا الى مناطق:

١ – شرق البحيرات : وتتبعها الطاسة

٢ – أبو عروق.

٣ – جلبانه وتتبعها المساعيد.

٣ – المجال البشرى : الجماعات البدوية من قبيلتى المساعيد والعيايدة.

المجال الزمنى : من يناير ١٩٩٤ إلى يونيه ١٩٩٤.

ب - الصعوبات التى قابلت الدراسة:

١ – عدم وجود وسيله إنتقال مناسبه للمناطق الرمليه الناعمة داخل الصحراء والبعيدة – عن الطرق والدروب الصحراوية الممهدة حيث كان يتم الإتصال بهذه الجماعات البدوية المنتشرة حول الآبار ومناطق الرعى وفى أوطانهم القبلية.

٢ – الأثر السلبى الذى تركته بحوث سابقه واجراءات حصر الموارد الطبيعية وقد تلقى هؤلاء البدو الكثير من الوعود من قبل القائمين بهذه البحوث . لكن لم يتحقق منها شيئاً. وقد نجح فريق البحث فى مواجهة هذه الصعوبة باشراك بعض الباحثين والباحثات المؤهلين من أبناء البدو أنفسهم والعاملين بالشئون الإجتماعية فى وظائف باحثين إجتماعيين .

٢ - مناهج البحث:

١ – طبق الباحث الإتجاه السسيوأنثروبولوجى «وهو الاتجاه الذى يزاوج بين

طرقى البحث فى علمى الإجتماع والأنثروبولوجيا كما يجمع أيضا بين الطرق الكمية والكيفية فى تحليل المعلومات» وهما أمران ضروريان ومتلازمان فى دراسة التغير بصفه عامه.

(محمد عبده محجوب - مقدمه فى الاتجاه السسيوأنثروبولوجى - الهيئة المصرية للكتاب بالاسكندرية ١٩٨٥ - ص ١٧).

٢ - المنهج التاريخى : للتعرف على التاريخ القبلى والاجتماعى بقبلتى المساعيد والعبابده وماتعرضا له من أحداث عبر الزمن وكذا علاقاتهما مع القبائل الأخرى بسيناء وبالوادى أيضا حيث أن لها امتدادات وتجمعات سكانيه ببعض قرى محافظة الشرقية.

٣ - المنهج الإحصائى : ثم تطبيق بعض الاختبارات الاحصائيه مثل اختبار كا٢ للتعرف على مدى وجود فروق جوهرية ذات دلاله أو معنى بين الجماعات البدوية مجتمع الدراسة والمقيمه بمناطق جلبانه أبو عروق - شرق البحيرات وتم إجراء الاختبارات الإحصائية وتحليل البيانات بمعهد البحوث والدراسات الاحصائية .. كما تم حساب النسب المئوية توخيا للدقة وسهولة العرض وتجدر الاشارة الى أنه لم يتبين وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية فى الموضوعات التى شملتها هذه الدراسة.

٣ - ***طرق جمع المعلومات:***

تم جمع المعلومات بالطرق التالية

١ - استماره بحث قوامها ٨٩ سؤالا شملت العناصر التالية:

تكوين الأسرة - المسكن - العلاقات الاجتماعية - المشاركة الشعبية والتنمية الزراعية - الرعى - الصيد - النخيل - الحكم المحلى والمشاركه السياسيه.

٢ – المقابله : مع كبار السن ومشايخ البدو وبعض مسئولى الحكم المحلى.

٣ – الاخباريون : وهم الآتون بالأخبار عن الموضوعات التى لم يعايشها الباحث لسابقة حدوثها أو لغيابه عن مجتمع الدراسة وقت حدوثها – وقد اختارهم الباحث من بين البدو خاصة القادة الطبيعيون لهم والذين يتمتعون بذاكره قويه وليس لهم عداوات داخل المجتمع كما يحظون باحترام وتقدير أفراد المجتمع.

٤ - عينة البحث

يعيشن البدو فى جماعات فقد يشكلون بدنات أو عشائر تنتمى لقبائل معينة لكنها تقيم إقامة محليه فى مواطن قبليه خاصه بها وقد تكون أرض الوطن القبلى متوغله داخل الصحراء حيث الآبار ونباتات المرعى لذا يصعب الانتقال اليهم .. فضلا عن ترحالهم الدائم فى نطاق جغرافى معين خاص بهم للبحث عن المرعى وقد تم بحث حالات الأسر البدوية الذين تصادف وجودهم بمواطنهم القبليه وفى حيز النطاق الجغرافى للبحث أو المجال الجغرافى للبحث وهو مايعرف بالعينة الشعوائية الصدفيه..

وقد روعى أن تكون العينة مساحية أيضا إذ روعى فيها التوزيع المساحى والقبلى وكثافه التوزيع السكانى وقد اقتضى ذلك التردد أكثر من مرة على بعض أجزاء من الموطن القبلى لهذه الجماعات ليصبح عدد مفردات عينة البحث والدراسة هو : ٤٥٠ أسرة وتوزيعها كالتالى:

مسلسل	الناحيه	العدد
١	جلبانه	٢٩٨
٢	أبو عروق	٠٤٨
٣	شرق البحيرات	١٠٤

مجموع عدد الحالات ..... ٤٥٠ أسرة

٥- التساؤلات التى تطرحها الدراسة:

١ - ماموقف الأنثروبولوجيين بين إنتظار طلب المشوره من الحكومه وأداء الواجب القومى والمهنى؟

٢ - لماذا التنمية المتواصلة لسيناء؟

٣ - ما أثر ترعة السلام على المجتمع البدوى بشرق القناه مستقبلا؟

٤ - مامدى تقبلهم للوافدين من أبناء وادى النيل؟

٥ - هل ينهى مشروع ترعة السلام حيازة الأر عند البدو؟

٦ - ما نمط المسكن الملائم؟

٧ - كيف سيتأثر النخيل بترعة السلام؟

بعض مفاهيم الدراسة

١ - قبيلة المساعيد:

تنسب هذه القبيله الى هانئ بن مسعود الشيبانى من قبيله بكر بن وائل الذى أستأمنه النعمان بن المنذر على أمواله وأولاده وأبى تسليم الأمانه لكسرى الذى استنفر جيشه كما إستنفر هانئ بن مسعود الشيبانى فحدثت معركة ذى قار (حمد بن ابراهيم بن عبد الله الحقيل - كنز الأنساب ومعجم الآداب القاهرة - مطبعه مكتبه التحرير القاهرة ١٩٨٠ - ص ٥٢٩) ويوجد للمساعيد إمتداد داخلى ببعض قرى محافظة الشرقية وهم يعرفون أيضا فى دلتا وادى النيل (ببنى سليمان) وتجمعهم الأكبر بسيناء حول بئر الدويدار.

٢ - العبابدة:

يرجح أنهم من عرب العايد وهى قبيله أصلها من سيناء إلا أن أناسها تحضروا وتركوا سيناء الى محافظة الشرقية وفى مصر الآن فرعان من العبابدة

أحدهما يرجع إلى عائلة إبراهيم العايدى والآخر إلى الأباظيه (إبراهيم أمين غالى - سيناءالمطرية عبر التاريخ - (الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٧٦ - ص ٤٣).

٣ - التغير البنائى:

هو التغير الذى يؤدى الى حدوث تحول واسع عميق فى أنماط المناشط السائدة فى المجتمع وتغيراته أعمق لأنها تمس علاقات اساسية فقدت سطوتها وأهميتها وقوتها واستمرارها.

(أحمد أبو زيد جـ١ - المفهومات - الدار القوميه للطباعة والنشر ١٩٧٦ ص ٢٥٦).

٤ - البدو:

Nomads فالكلمة ماخوذة عن الكلمة اللاتينة Nomas, Nomadis

أى الرعاة الذين يمتهنون حرفه الرعى وهم يعيشون فى عشائر وقبائل ينتقلون من مكان الى آخر وراء مصادر الرزق لكن هذا التنقل من مكان الى آخر يكون داخل نطاق منطقة هى أرض المجتمع الذى يعيش فيها هؤلاء البدو.

معجم العلوم الإجتماعيه - تصدير راجع ابراهيم مدكور - القاهرة ١٩٧٥ - ص ٢٩٠

٥ - القبيلـــه:

هى مجموعة من العشائر والجماعات لها أرض مخصصه ولغه مشتركة بين عشائرها ولها نقام واحده وقد يكون لها سلطه سياسيه مركزيه وموزعه بالعشائر . ويسودها تضامن اجتماعى وثيق يربط بعضهم ببعض ويلقى عليهم مسئوليه مشتركه وهو تضامن لاشعورى تمليه عليهم رابطه القرابه والدم والرابطه القبليه التى هى فى الحقيقه مرتبطه بحياه البدو وبمستوى حضرى محدود - (المرجع السابق - ص ص ٤٦٦ - ٤٦٧)

رابعاً : نتائج الدراسة

١ - الانثروبولوجيون بين إنتظار طلب المشوره والواجب القومى:

تعد المقولة الشهيرة للأنثروبولوجية «لوسى مير» بأن الأنثروبولوجيا التطبيقيه والتغير الإجتماعى هما وجهان لعمله واحدة إحدى المقولات الهامة التى تبرز بوضوح العلاقة بين الأنثروبولوجيا التطبيقية وإحداث التغير الاجتماعى - فأى تغير إجتماعى مستهدف أو موجه أو مخطط له يستهدف صالح الإنسان الذى هو الموضوع الرئيسى لعلم الأنثروبولوجيا لذا فالدور الذى يقوم به الأنثروبولوجى فى مجالات التخطيط والتنمية والتغير هو دور مرتقب له أهمية إذا ماطلبت منه المشورة والرأى فرؤيته تساعد المخططين وواضعى البرامج التنمويه وواضعى السياسات العامة على تضمينها لما يتفق ورغبات وحاجات المواطنين ومايتقبلونه ولايقاومونه من برامج أو مشروعات وبذلك يمكن نجاح هذه المشروعات لأن «مشكلات التنمية ليست مشكلات إقتصادية أو تكنولوجيه فحسب بل هى جوهرها مشكلات إجتماعية وإغفال النواحى الإجتماعية كثيرا مايؤدى الى إخفاق هذه المشروعات وفى وسع الأنثروبولوجيين أن يبصروا أفراد المجتمع بما لهذه المشروعات من مزايا».

(فوزى رضوان العربى - فاروق أحمد مصطفى - دراسات فى الأنثروبولوجيا التطبيقية (مدينة العريش) دار المعرفة الجامعية - الإسكندريه ٨٩ - ص ٢٢).

لكن على من يطلب المشوره من الأنثروبولوجيين أن يكون واعيا ومتفهماً بوضوح لأهداف المشروع أو البرنامج الذى يطلب له المشورة والرأى فيه «لأن موقف علماء الأنثروبولوجيا مختلف عن موقف المهندس المعمارى أو الطبيب فهم لايبدأون من أهداف متفق عليها ولاجدال فيها كما أن من يلجأون إلى مشورتهم

قد لاتكون الأهداف واضحة ومحدده أمامهم » (محمد عبده محجوب – الأنثروبولوجيا ومشكلات التحضر – الكتاب الأول – الهيئة المصرية للكتاب الاسكندرية ١٩٧٩ ص ٨).

ويلاحظ أن الإهتمام بالجانب الإنسانى فى المشروعات العامه المتمثل فى البحوث والدراسات الانسانية فى كثير من الدول النامية مازال بعيداً عن فكر واضعى السياسات العامه (المخططون) لكل على العلوم الانسانية أن تقوم بدورها وتؤكد على أهمية مشاركتها الفعاله والإيجابيه مع واضعى هذه السياسات العامة خاصة فيما يتطق بالخطط والمشروعات التى تمس جوهر الحياه الانسانية وتكشف «لوسى مير» عن سر هذه القطيعه المتعمده بين الأنثروبولوجيين وواضعى السياسات العامة (المخططون) بقولها» إن طبيعة الدراسة الأنثروبولوجيه تجعل الباحثين فيها يتبنون وجهات نظر المجتمعات النامية والجماعات الهامشية والقطاعات التى لاتمثل ثقلاً سياسياً وإجتماعياً داخل المجتمعات الحضرية أو غيرها وكذلك فإن رؤية هؤلاء الأنثروبولوجيين تكون من زاوية السكان المستفيدين (أى التعبير عن الإحتياجات الفعلية وما لايتعارض مع قيمهم الاجتماعية) لامن زاوية الخبراء الذين خططوا وحددوا خطوات التنفيذ وإذا كان هؤلاء المخططون من الوطنين أو الأجانب فأحيانا يكونون عطشى إلى تدمير الأوضاع التقليدية فتأثرين فى ذلك نجلفيتهم التعلميه الحديثه وغير مباليين حتى بالتفكير فى مدى إمكان الإستفادة من النظم والأنسان القائمة لإنجاح مشروعاتهم (فتحيه محمد ابراهيم – مصطفى حمدى – مدخل لدراسة الأنثروبولوجيا المعرفية – دار المريخ للنشر بالرياض ١٩٩٢ – ص ص ١٨٨ – ١٨٩) فكان واضعى السياسات يهتمون بالتحديث والتجديد أولاً دون الأخذ فى الأعتبار أن النظم الإجتماعية القائمة مازالت تؤدى دورها كاملا وأنه يمكن الإستفادة بها أو ببعضها على الأقل كما أن هذه النظم قد لحقها التغير أيضا عبر الزمن لكنه تغير بطئ.

وبهذا الإصرار يصبح مايضعه المخططون من سياسات ليس ببناء جديد أو باعادة للبناء بل هو تفكيك أو إحداث خلل فى مكونات البناء الإجتماعى .. الأمر الذى يخلق له قوة مقاومة تأبى التجديد وترفضه خاصة إذا ما إقترب من مكونات نسق القيم والمعتقدات.

ولعل مكمن القوه فى المدخل الأنثروبولوجى هو تعبيره عن حاجة ورغبة المستفيدين وقيمهم ومايتفق مع طموحاتهم و هنا يأتى ترتيب الأولويات وعندما يتعارض ترتيب الأولويات فى برنامج ما أو مشروع معين يتأتى دائما اتهام الأنثروبولوجيين «بأنهم يسعون إلى المحافظة على كل ماهو تقليدى مما يتعارض مع بعض أهداف الخطط الإنمائيه. (المرجع السابق - ص ١٩٠) من تحديث وتحضر.

ولما كان ماسيحدث على أرض سيناء هو تغيير موجه يمس جوهر الأنسان والدعائم الإقتصاديه للحياه البدويه من أرض وماء وكلأ ومن دعائم إجتماعيه من إنتماء قبلى ومواطن قبله فسيندمج بدو سيناء مع الوافدين من أبناء وادى النيل كضرورة حياتيه ومع هذا الاندماج ستتغير القيم البدوية المتوارثه عبر الزمن بعدما يعاد تقسيم وتوزيع أرض سيناء فيحصل البدو على ٧٪ من مساحتها تقريبا (تترك هذه النسبة ظلالا من الخوف والقلق فى نفوس البدو) الأمر الذى سيسقط نظام حيازة الأرض فى المجتمع البدوى ذلك الركن الركين فى الإقتصاد البدوى والتجمع القبلى وسيجد البدوى نفسه مرتبطا بمكان معين ومساحه محدده لايبرحها وعليه أن يلتصق بها وسيعرف البدوى لأول مرة فى سيناء معنى الملكية الفرديه للأرض وخصوصية العائد الإقتصادى منها والذى سيقتصر على الأسرة الزواجيه فقط بعد أن يعاد نظام تقسيم العمل وفق واقع جديد فقد تتخلى المرأه عن رعى الماعز والضأن لوجود غرباء فضلا عما ينجم عن ذلك من مشاكل بسبب الرعى مع الحائزين الجدد من الوافدين أو من البدو

أيضا وسيصبح صيد الصقور والسمان أمرا صعبا لأن التغيرات البيئية ستحد من حيز الخلاء الفسيح وسينخرط البدوى فى العمل الزراعى وسينشغل به عن مجالسة شيخه وسيتعامل مع الحكومه ورجال الأعمال والتجار وعمال الميكنه الزراعية وجها لوجه دون وساطه شيخه ودون توجس أو خوف من الغرباء وستصبح العلاقة بين البدو والوافدين علاقه تعاون تحظى بالقبول والتقبل الإجتماعى بينهم بفعل الجبره والمعالج المشتركة وربما ينشأ زواج متبادل بينهم بعد أن يذوب الجميع فى بوتقة تكامل المجتمع القومى..

ومن العرض السابق يتضح أن هذا المشروع يحتاج الى الدور البارز للأنثروبولوجيين لأنه يمس جوهر الحياه الإنسانيه ولأنه واجب قومى وضرورة علميه للأنثروبولوجيا خاصة فى مجالها التطبيقى .. وبإمكان الأنثروبولوجين أن يقدموا الكثير من عناصر النجاح فى مثل هذا المشروع القومى «لأن الأنثروبولوجى بخبرته الطويله يستطيع أن تنبأ بما سيحدث للعلاقات الإجتماعيه بين الناس وتاثير إستخدام وسائل وطرق جيده على علاقاتهم - وهدف الأنثروبولوجيا عامه والتطبيقيه بصفه خاصه هو رفع مستوى المعيشه ونشر الرفاهيه وتقديم النضج من أجل تحقيق مشروعات التنمية التى تعود بالنفع على حياة الأنسان).

(فوزى العربى وزميله - مرجع سابق ص ص ٣١ - ٣٢).

فضلاً عن أن الأنثروبولوجيا تتبنى المواقف الإنسانية وتؤكد إنسانية الإنسان فى كل مكان وتعمل فى خدمه القضايا الأنسانية عامة (حسين فهيم - قصة الأنثروبولوجيا العدد ٩٨ - عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٦ - ص ٢٨٠).

لذا يتحتم على الأنثروبولوجيين فى مصر أن يكون لهم دور بارز فى مثل هذه المشروعات القومية باعتبار ذلك واجب قومى يجب أن يقوموا به دون إنتظار

لطلب المشوره أو توجيه حكومى لهم لأن هذه المشاركة هى مسئوليه مهنيه «وقد تضمنت إحدى فقرات ميثاق مبادئ المسئوليه المهنية الذى أعلنته الجمعيه الأنثروبولوجيه الأمريكيه عام ١٩٧١ على أن يتحمل الباحثون الأنثروبولوجيون كأشخاص كرسوا حياتهم المهنيه لفهم الانسان مسئوليه إسماع صوتهم الفردى والجماعى (*) بالنسبه لكل مايتوصلون اليه من دراستهم ويكون من شأنه الإسهام

فى تحقيق فهم أقرب للواقع وأصلح كأساس سليم لتوجيه الرأى العام ورسم السياسات العامه) (مدخل لدراسة الأنثروبولوجيه المعرفيه - مرجع سابق ص ١٩٤). ولما كانت التنمية المتواصلة لسيناء عملية مستمرة عبر الزمن فان مايطرأ من متغيرات اجتماعيه وبيئيه وتكنولوجيه يتطلب الحضور الأنثروبولوجى الواعى. لماذا استحدث التنمية المتواصلة (*) لسيناء وما أهميتها لها؟.

٢ - تشير « برندتلاند» فى تقريرها الذى يحمل عنوان «مستقبلنا المشترك» إلى سوء إستخدام الإنسان للبيئة خاصة فى الدول النامية - وقد يتمثل ذلك فى الرعى الجائر أو رعى الموسى ما يقولون أو فى إزالة الغابات للتوسع فى مساحة الأرض الزراعية وباختصار إهدار الموارد الطبيعية وتدميرها والحاق والتدهور البيئة الطبيعية ويعرف «البرت بارتلت» التنمية المتواصلة

* تم إشهار الجمعية المصرية للدراسات الأنثروبولوجية فى عام ١٩٨٤ ومقرها معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة - إلا أن هذه الجمعيه لم تقم بأى نشاط ... ويمكن تنشيطها لتعبر عن الصوت الجماعى للأنثروبولوجيين فى مصر خاصة أنه يتعاظم الآن فى العالم دور المجتمع المدنى بمنظماته التطوعية غير الرسمية والجمعيه المشار إليها هى واحده من هذه المنظمات.

** تطلق على عملية التنمية المتواصله مسميات أخرى مثل التنمية المستمرة - التنمية المستديمة - التنمية المستدامه - وكل هذه المسميات تؤكد على ديمومة عمليه التنمية وعدم توقفها وإستمرارها مادامت الحياه الانسانيه قائمة.

بأنها «تلك التنمية التي تقابل إحتياجات الإنسان الحاضر دون أن تهمل حقوق الأجيال القادمة في الحصول على إحتياجاتها» وفي مؤتمر الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو ١٩٩٢ أكد رؤساء الدول الحضور على أهمية التنمية المتواصلة حرصا على سلامة البيئة وسلامة كوكب الأرض وصالح الانسان أيضا مع ضرورة الحد من النمو السكاني».

Albett . A. Battlett, Reflection on Sustainability, population growth and the enviponment, Ajoumal of population and environmen, Interdesciplinatg studies, Vol, 16, No, 1 1994, P. 5.

وقد وضع «البرت بارتلت» قواعد رئيسيه لقضايا التنمية المتواصلة ومن أهمها هذه القواعد « أنه يتحتم على أن التنمية المتواصلة بعمق بالجوانب الديموجرافيه ومشاكل البيئة. (Ibid, P. 20) فعناصر التنمية المتواصلة ان تهتم بعمق وفقا لرؤية برندتلاند والبرت برتالت هى :

ا – البيئة – ب – الموارد الطبيعية جـ – الحد من معدلات النمو السكاني د – خفض معدلات الإستهلاك للموارد الطبيعية لصالح الحاضر والمستقبل وأجياله.

ويوضح البعض . مفهومهم للتنمية المتواصلة «بأنها عملية تغيير مخطط يكون فيها إستغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات ونمط التطور التكنولوجي وإعادة بناء مؤسسات الدولة كلها لتكون في حاله إنسجام وتناغم وتعمل في إتساق على تعزيز امكانيات الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والتوقعات والطموحات الإنسانية – أي أنها نمط من التفكير والفعل يسعى لتلبيه حاجات الحاضر وتوقعاته دون المساومة على قدرة الأجيال المقبله (رضا أبو حطب – مقومات التنمية البيئية المتواصلة بسيناء – مركز اعلام النيل بالعريش – دراسات تنموية العدد ٤١ يوليو ١٩٩٢ – ص ٢).

ويضيف هذا التعريف إلى التنمية المتواصلة دور الجهاز الإدارى للدوله ومؤسساتها وأهمية التعاون فيما بينها لكنه لم يتطرق إلى عناصر التنمية المتواصله التى يقرها المجتمع الدولى ولعل فى إستبدال كلمة «قدرة» بكلمة حقوق مايوضح المعنى.

وأهم أركان التنمية المتواصله بسيناء هى:

- النظرة المستقبلية وحق الأجيال القادمة.
- الشمول فى تناول الأفعال وردود الأفعال عند التخطيط لأنشطة التنمية.
- التكامل بين التخصصات المختلفة والعمل بروح الفريق.
- الإندماج بين رجال البحوث والعلماء من ناحية والقادة التنفيذين من ناحية أخرى لربط نتائج البحوث وإستخدام الأسلوب العلمى.
- التكامل بين النظم الاجتماعية ومسيرة التنمية.

(المرجع السابق - نفس المكان).

لكن لم تشمل هذه الأركان الموارد الطبيعية المتاحة التى لم تستثمر بعد والحيز المساحى الهائل الذى تشغله سيناء وقدرته على إستيعاب حركة التوطين والمجتمعات الجديدة بها ومايشكله ذلك من أهمية اقتصادية واجتماعية وأمنية.

هذا وقد تضمن التراث النظرى للتنمية بمصر فى حقبة الثمانيات بعض المقولات مثل «التنمية القومية المستقله» كنمط جديد للتنمية لكسر التبعية والخلاص من الإعتماد المفرط على الخارج وإقامة لون من ألوان الإعتماد على الذات مصريا وعربيا . أو أن نمط التنمية المستقله أقدر من غيره على التعامل السليم مع مشكلة التوزيع المكانى السكانى (إبراهيم العيسوى - إنفجار سكانى أم أزمة تنمية - دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر - دار

المستقبل العربى - ص ص ٧٢ - ٢٧٣) ثم تعلو نبرة التحذير من ضياع الموارد وإهدارها وضرورة تحويل الموارد إلى إستخدامات أكثر أهمية فضلا عن خلق موارد جديدة .. وهنا تجب الإشارة إلى ماحدث مؤخرا بقيام دوله الكويت ممثله فى صندوق التنمية الكويتى بتمويل جزئى لترعة السلام . أى حدث فعلاً نوع من الإعتماد على الذات عربياً (بالمال) ومصريا (بالمجهود البشرى) وتتضمن التنمية المتواصلة أيضا حسن إستغلال الموارد الطبيعية والبيئة لصالح الحاضر والمستقبل معا وبضرورة إيجاد توازن بين هذه الموارد وعدد السكان والذى عبر عنه برتالت وزميله بما أسماه بطاقة التحمل - أى كم عدد السكان الذين يمكن أن تتحملهم مساحة إقليم ما أومكان معين فى إشباع احتياجاتهم، فسيناء تشكل ١٦/١ من مساحة مصر الكلية وتعانى من ضآلة الكثافة السكانية بالقياس إلى بقية محافظة مصر.. فطاقتها الإستيعابية وقدرتها وطاقتها التحمليه تستوعب الكثير من الوافدين من وادى النيل وبذلك يمكن الإستفادة من حيز جغرافى مكانى ظل خاليا من السكان وبموارد طبيعة ظلت مهمله .. ولايقتصر الأمر على ذلك فقط فقد عادت لسيناء أهميتها كقنطرة للعبور بين آسيا وأفريقيا من خلال الطرق البرية وعبور البحر الأحمر باستخدام مشروعات النقل والاتصال الحديثه وهكذا إرتبطت بدول الخليج العربى أيضاً بطريقة مباشرة لها انعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية.

وينجم عن تحقيق التنمية المتواصلة لسيناء أيضاً الأمن الاقتصادى الذى يعتبر قضية جوهريه إذا أراد الشعب أن يحظى بالإستقلال وأن يمارس السلطة وذلك بتمكين الشعب على أن يؤمن سبل المعيشة لنفسه».

(لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى - جيران فى عالم واحد - ترجمه مجموعة من المترجمين - مراجعة عبد السلام رضوان - عالم المعرفة - العدد ٢٠١ - المجلس الوطنى للثقام والفنون والآداب - ص ٥٧).

أما كيف يمكن للشعب أن يوفر سبل معيشته فيضح ذلك من إستعراضنا للمساحات التى يمكن زراعتها فى سيناء المناطق التالية:

١ - ٢٢ ألف كم٢ حوض وادى العريش.

٢ - ألفا كم٢ حوض وادى الجرافى

٣ - ١٤ر٥٠ الف كم٢ الأحواض المائية شرقى خليج السويس.

٤ - ثلاثه آلاف كم٢ اقليم الأحواض شرق البحيرات.

٥ - ٢٠٠٠كم٢ اقليم شرق بورسعيد.

٦ - ٦٠٠٠ كم٢ اقليم جنوب بحيرة البردويل.

٧ - ١٢٥٠٠ كم٢ اقليم غرب خليج العقبة.

(مركز النيل للاعلام بالعريش - دراسات تنمويه - العدد ٩ ص ص ١٩ - ٢٠).

هذا فضلا عن وعى المواطن المصرى بأهمية سيناء وإدراكه وأمله فى أن تصبح سله الخبز لمصر - ومن ثم فحماس المواطنين للمشاركة فى تعمير وتنمية سيناء يشكل أقوى وأعظم مشاركة شعبية فى تنمية مصر وبذلك تصبح بوابة الأمن القومى المصرى.

ويشير عالمنا الجغرافى «جمال حمدان» الى انها المورد الأول لثروة مصر الطبيعية والمعدنية ومنجمها الكبير الذى لاتزال ثرواته كامنه فى باطن الأرض وهى أحد الآمال الكبرى لمصر بحكم طبيعة التربه فيها وسيناء كنز سياحى يضيف إلى مستقبل مصر السياحى أبعادا جديدة حيث تتوافر فيها كل أنواع السياحة. (جمال حمدان - سيناء - دار الهلال ١٩٩٣ - ص ١).

وقد عبر عن ذلك التنوع والثراء فى الموارد الطبيعية آرثر ستانلى فى رحلته لها عام ١٨٦٨ بقوله «ان كل مظاهر سطح الأرض من مرتفعات ومنخفضات وأوديه وآبار وترية وخامات ومعادن وحجارة كريمة ورخام ونباتات طبية تظهر وفرتها بوضوح».

Arther Stanley, Sinia and palestine in connection London, jhon Muury 1868.

هذا وتشير التوقعات الحاليه إلى أنه فى نهاية السنوات العشر القادمة الى أن عدد المصريين سوف يصبح بين ٦٧، ٧٠ مليون نسمة هذا بانخفاض (إفتراضا) معدل الزيادة السكانية الى ٨ر١ ٪ فى الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩، ٦ر١٪ من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤ ومعنى ذلك زيادة عدد المصريين مابين ٩ر١٢ مليون نسمه مع بدايه عام ٢٠٠٥ وذلك طبق التوقعات المتفائلة.

كما ارتفع متوسط عمر الانسان فى مصر من ٢ر٤١ سنه للذكور إلى ٦ر٤٣ سنه للإناث وعن عام ١٩٥٠ ارتفع من ٤ر٦٠ سنه للذكور و ٨ر٦٢ للاناث.

بالإضافة الى تراجع أعداد المصريين بدول الخليج وتناقص متوسط الدخل الاسمى للفرد مقوما بالدولار من ٧٦٠ دولار عام ١٩٨٨ إلى ٦٦٠ دولار عام ١٩٩٣.

مما ترتب عليه تصنيف مصر فى مجموعة الدول منخفضة الدخل اعتبارا من عام ١٩٩٠ بعد أن كانت فى الحدود الدنيا للدول متوسطة الدخل ومعنى ذلك أنه مالم تحدث إنطلاقه فى الإقتصاد المصرى فإن متوسط دخل الفرد سينخفض بصورة كبيرة الأمر الذى يجعلها بين أفقر دول العالم - خاصة بعد توقف المعونات المالية من الدول المانحة (ابراهيم شحاته - التحدى الأعظم -

التنمية والسكان والتعليم - صحيفه الأهرام فى ١٩٩٥/٩/٨ ص١٠).

لذا فان مصر فى حاجة ماسه لتنمية مواردها الطبيعية لتقلل من الإستيراد وتزيد من الصادرات فضلا عن ضرورة العمل الجاد لايقاف النمو السكانى المفرط والعمل على اعادة توزيع الكثافة السكانية وتخفيف حده التكدس السكانى بالمدن والمحافظات لخفض تكلفه الادارة والخدمات بها .. كل ذلك يمكن أن تساهم به التنمية المتواصله بسيناء.

وبقى أن يشير الباحث الى أن الاهتمام بموضوعى التنمية المتواصلة الرئيسيين وهما الموارد الطبيعية، الزيادة السكانيه لم يكونا بعيدين عن الفكر الأنثروبولوجى وإهتماماته إذ إهتم هوارد. أ. ميرهوف بدراسة الوضع الحالى للموارد الطبيعية فى العالم فى عام عام ١٩٤٥ وكذلك كارل ساكس فى دراسته مشكلات سكانيه.

(رالف لينتون - الأنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث - ترجمه عبد الملك الناشف المكتبه العصريه - بعيدا - بيروت ١٩٦٧)

اثر ترعة السلام على المجتمع البدوى بشرق القناه.

٣ - تعرض المجتمع السيناوى لكارثة إنسانية صنعتها نكسه ١٩٦٧ وترتب على هذه المحنة الطاحنة انشاق اضطرارى لهذا المجتمع فهجر الكثيرين منهم «المهجرون» وتخلف من تمسك بالأرض وهم «الصامدون» ومع تعرض البدو لهذا التغيير البنائى تعرضوا أيضا لعوامل التغير الاجتماعى والثقافى والاقتصادى وقد أكسب التغير كل فئة منهما خبرات معينة وتغيرت لديهم بعض المفهومات عن الزمان والمكان والوقت والعمل بالإجر والعمل اليدوى وإحتراف مهن بدويه كانوا يرفضونها فمارسوا الزراعة وكانوا فيما قبل يفضلون الرعى ويعتبرون أشرف مهنه فى الوجود..

ولما كانت ترعة السلام هى مشروع للرى والزراعة لذا فإن بدراسة ماذهب اليه جورج «فوستر «من أنه حيث تقوم مشاريع الرى والزراعة للمحاصيل النقدية يسود العمل بالآجر النقدى ويزداد الاهتمام بالأسرة الزواجيه وأنه يترتب على الأجور الفردية فقدان العشيرة لوظيفتها وترابطها.

يتضح ان هذه المظاهر يمكن أن تصدق مستقبلا عند عمل مشروع ترعة السلام.

Gotrge Foster, Traditional caltares and the Impacts Technological change, Harper Btother, Newyork 1963, P. 32.

وذلك فى ضوء الرؤية المستقبليه وماتوافر من البحث الميدانى حيث يتضح أن الآثار المباشرة لترعه السلام على بدو سيناء مستقبلا سيتمثل فى:

- التخلى عن حياة الترحال وبالتالى إنحسار البداوه كطريق فى الحياه بعد الاستقرار فى حدود جغرافيه معينه وفى قرى محدده ومنازل خاصة بهم.
- تضاؤل إنتشار مهنة الرعى وإنخفاض المكانه الاجتماعية للرعاة.. لأن المزارع الحديثه ستعوق حركة الرعى وتخلق صراعات مع الرعاة وأصحاب المزارع الحديثه.
- إحتراف الزراعة وبعض الحرف المتعلقة بها مثل أعمال وبالميكنة الزراعية.
- إنتشار العمل بالأجر لدى الأقارب والغرباء.
- فقدان العشيرة لوظيفتها بعد سقوط نظام الحيازة البدوى والملكية الجماعية للأرض والإعتداد بالملكية الفردية للأرض.
- تزايد الإهتمام بالأسرة الزواجية.

- إكتساب الأرض قيمة جديدة لم تكن لها من قبل.
- تحقيق التكامل القومى بين البدو والوافدين .
- نمو الملكيه الفرديه للأرض.
- تحول سيناء إلى منطقة جاذبه لسكان الوادى والدلتا لتوافر فرص العمل والرزق.
- إرتباط المكانة الاجتماع بالمال.

وإذا كانت هذه بعض الآثار الايجابية المتوقعة فإن هناك أثرا سلبيا يجب الاهتمام به وهو نزوح بدو منطقة وسط سيناء الى المناطق المتاخمه لمشروع ترعة السلام للهروب من الجفاف والتصحر وندرة المطر والمياه بالإضافة إلى تطلعهم الى حياة سهله آمنه، ووسط سيناء هو المنطقه الاستراتيجية الهامة للأمن القومى لمصر ولايجب أن يسمح بأى حال من الأحوال بتفريغها من السكان.. لذا يجب بذل كل الجهود الممكنه والمتاحه لتوفير المياه للإنسان والحيوان وبعض الزراعات المعيشيه مع منح الدوله مساعدات مالية وعينية لهم لتشجيعهم على الاستيطان الدائم بهذه المنطقة الحيوية لمصر.

تقبلهم لإقامة الوافدين من وادى النيل:

كانت للهجرة إلى الوادى والدلتا بسبب نكسة ١٩٦٧ دورها فى الاتصال الثقافى والاجتماعى بين أبناء سيناء وأبناء الوادى والدلتا حيث خضعت سيناء فيما قبل عام ١٩٦٧ لظروف استثنائيه باعتبارها منطقة عسكرية تخضع لقواعد أمنية صارمه مثل تصريحى الدخول اليها والخروج ومنها.. وعاشت سيناء بسبب ذلك منعزله مغلقه على ذاتها .. فهى منطقه عسكريه .. الوافدون لها تمنعهم طبيعة عملهم من الإتصال بالغير أو إتصال الغير بهم فضلا عن ان معظم هذه

الفئة من العاملين المدنيين كانوا يعملون فى أعماق الصحراء (آبار البترول - التعدين) وبالتالى تضاءل عدد العاملين المدنيين فى تقديم الخدمات للبدو والذين لم ينجحوا فى أن يكونوا بؤره ثقافية مؤثره فى الحياه البدويه بل عكست صوره سلبيه تماماً لأبناء الوادى والدلتا فى أعين البدو أدت إلى تزايد الشكوك فيهم وتوخى الحذر والاحتراس والتخوف من هؤلاء الوافدين وأصبح حكم البدو على هذه القله المدنية المبنى عن إنطباعات شخصية فى مواقف حياتيه معينة ينسحب على كل أبناء الوادى والدلتا بالإضافة إلى شعورهم بالحرمان والاهمال والغبن وترسبت كل تلك العوامل فى نفس البدو وخلقت إنعدام الشعور بالراحة والثقه تجاه أبناء الوادى والدلتا الذين شعروا أيضا بعدم التقبل الاجتماعى المتبادل ... لذلك تزايد الشعور عند البدو بالتركيز حول الذات وأنهم جماعة متميزة عن أبناء الوادى والدلتا.

ثم جاءت نكسة ١٩٦٧ .. وبدأت علاقات الوجه للوجه ثم تحولت إلى علاقات ود وقوت المصالح المشتركة هذه العلاقة بين الطرفيين وجاء تعويض الدوله النسبى لهم رغم الظروف المالية الصعبه لها فمنحتهم المساعدات المالية والعينيه للإعاشة لتؤكد للجميع أنهم أبناء وطن واحد. وساعدت الهجرة على تخفيف حدة الشعور بالتمايز والتفاضل والشعور بحقوق المواطنة.

لكن يتضح بجلاء وبعد العوده إلى سيناأنه كلما ابتعدنا عن قناة السويس إلى داخل سيناء فإن درجة تقبل الغرباء تقل وتزداد حدتها كلما توغلنا إلى الجماعات البدوية المقيمة فى أعماق الصحراء والمنعزله عما حولها. وتبين من البحث أن ٨٤ ٪ من أفراد العينة إرتبطوا مع أبناء الوادى والدلتا بصداقه وأن هذه الصداقة خففت عنهم آلام تشتت الاقارب وأن ١ر٧٤٪ مازالت علاقتهم قائمة حتى تاريخ البحث.

اما عن مشاركة أبناء النيل فى الزراعة فيوافق ٩٢٪ على ذلك ويرجعون أسباب الموافقه إلى الخبرة الزراعية ٦٨ر٨٤٪ ، ٣٢ر٧٪ للجهدوالنشاط بينما برفض ٨٪ مشاركة الوافدين لهم فى الزراعه لانعدام الثقه وصعوبة التعامل

: خبرة ميدانية للباحث:

عمل الباحث مع بدو سيناء خلال فترة التهجير وبمعسكرات ايوائهم بمديرية التحرير وبعد العودة أيضا – وكان البدو خلال فترة التهجير بقرى الإيواء مثل قرية عمر بن الخطاب أو المعسكر «دال» يفضلون التجمع معا فى منطقة خاصة بهم ولاحظ الباحث أن علاقاتهم كانت محدوده مع بقيه المهجرين من مدن القناه حتى مع المهجرين من مدينة القنطرة شرق التى كانت إحدى مدن سيناء وإستمرت العلاقة بالكيفيه السابق الاشارة اليها رغم طول الفترة الزمنية للاقامة بهذه القرى فى المعسكرات الايوائية.

وقد لاحظ الأنثروبولوجى «فاروق مصطفى اسماعيل» ذلك بالنسبة لبدو سيناء عندما أقاموا فى مناطق من محافظة مرسى مطروح (فاروق مصطفى اسماعيل – العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقيه – الهيئة المصريه للكتاب بالإسكندرية ١٩٧٨).

وفى مجال استرجاع الذكريات والحنين للوطن القبلى ذكر بعض الأفراد من الجماعات البدويه بعض مخاوفهم من أعضاء مكتب الاتصال، وهذا المكتب كان يتبع سلاح الحدود الذين كانوا مصدر اذى لهم إذ كانوا يثقون فى اخباريات بعض العاملين من أبناء الوادى ... وروى آخرون أساليب التهريب وماكان يصدر عنهم ومن بعض الأفراد من سكان مدينة القنطرة شرق بقطار غزه – القنطره شرق والخلاصة أن أى إجراء أمنى أو جمركى أو قضائى كان يتم ضد البدو كان يرجع البدو السبب فيه إلى أبناء النيل فهم الذين يبلغون عنهم وكان يزيد من هذا الاقتناع أنهم غرباء عنهم ومن هنا حدثت الفجوه فى الثقه بين الطرفين.

وإذا كان ذلك قبل نكسة ١٩٦٧ حيث كانت القبليه والنعرة القبلية هما السائدان ولهما قوتهما وتأثيرهما فان الوضع قد تغير الآن بإنحسارهما بعد أن أمتدت سلطة الدوله لسيناء وتعرض المجتمع السيناوى لكثير من عوامل التغير وإقتراب اندماجه وتكامله مع مجتمعه القومى.. لكن هناك دور هام للمثقفين القبليين والاداريين وهو واجب وطنى أيضا فى أن يكونوا قدوة فى التقبل الاجتماعى للوافدين ليقتدى بهم ذويهم من البدو.

معهم.

«ورغم ذلك فان مشكلة تقبل البدو للوافدين أو السكان الجدد وما إلى ذلك من مشكلات إجماعيه يجب أن تؤخذ فى الاعتبار».

(أحمد أبوزيد – مقدمه كتاب سيناء لجمال حمدان – دار الهلال ١٩٩٣ –ص٦٩).

وفى هذا الصدد يقترح الباحث عدم السماح بإقامة مناطق زراعية خاصة أو مناطق سكنية خاصة بالبدو دون سواهم وأن يعكس نظام توزيع الأرض والمسكن مايرجى لتكامل المجتمع القومى فضلا عن بدء ظهور عوامل أخرى مساعدة للقضاء على هذه المشكلة مثل نمو الفرديه – التحرر من سيطرة كبار السن – النزعة الإستقلالية لدى الشباب فى التحرر من قيود القبلية – إنحسار القبلية والنعرة القبيلة.

ولا يغيب عن الأذهان ما أحدثه التعليم والهجره للوادى من تقارب وتقبل إجتماعى كما أن ازدحام سيناء بالسكان أعنى ارتفاع الكثافة السكانية بها وتكبت الإتصالات مع العالم الخارجى مثل دول الخليج العربى والإندماج مع أبناء الوطن الأم وانتشار التعليم سيساهم فى القضاء على هذه السلوكيات الفردية المرضيه التى نشأت كرد فعل للبدو على العزله الجغرافية والاجتماعية لهم.

نظام حيازة الأرض وترعة السلام:

يتصور العامة من الناس أن غزو الصحراء وتعميرها أمر سهل ميسور لأنها خالية من السكان وفق تصورهم وعلى النقيض من ذلك تماماً يدرك المتخصصون فى شئون الصحراءأن اولى مشاكل غزو الصحراء وإستزراعها هى مشكلة حيازة الأرض أو وضع اليد فالقبائل البدوية تقتسم الصحراء فيما بينها .. فكل قبيلة حدود مساحية معينة حتى للعشائر داخل القبيله الواحده لها

أراضى خاصة بها .. وتلتزم القبائل بهذه الحدود إلتزاماً صارماً فلا يحق لقبيلة ما أن ترعى أو تزرع فى غير الأراضى الخاصة بها والأرض عندهم كالعرض يدافعون عنها كدفاعهم عن العرض وحق (وضع اليد) أيضاً يباع ويرهن لأفراد القبيلة فيما بينهم ودون سواهم ولايحق لأى قبيلة أن ترعى أو تعبر أرض قبيله أخرى إلا بإذن مسبق أو معاملة بالمثل متفق عليها مسبقا بين القبيلتين.

ونظام حيازة الأرض أو وضع اليد هو صورة من صور الملكية الإسميه للأرض القبليه وهى يعتزون كثيرا بمواطنهم القبليه. وقد دارت حروب قبليه كثيرة حول الأرض وإستخداماتها وعادة ماتفصل الجبال أو الوديان أو مجرات السيول أو الطرق بين الحدود القبليه لكل قبيله وقد تكون علامات طبيعية بالاضافة إلى علامات أخرى يضعها البدو من الحجارة وهى (الرجوم او النصب).

وتؤكد الدراسات الأنثروبولوجيه على إرتباط نظام حيازة الأرض بالنسق القرابى (مثل دراسة الباحث فوزى العربى عن نظام الحيازة عند بدو مطروح) وبذلك فإن تغيير نظام حيازة الأرض سيضعف من قوة العلاقات القرابية وإلزاماتها وواجباتها وتساندها وتنهار بالتالى العلاقة الوطيدة بين التوزيع الايكولوجى والقرابة فيتفكك البناء القبلى الذى تقوم دعامته الرئيسيه على القرابه مما يتيح فرصة جديدة لإيجاد علاقات إجتماعية تنشأ على أسس أخرى غير القرابة فقد تكون علاقة الجوار الجديدة بين البدو والوافدين الجدد أو علاقات المصالح المتبادلة بينهم التى ستتم بالعائد الاقتصادى وقد كانت من قبل ذات عائد اجتماعى وسيحدث بعد فترة زمنية التحول عن زواج ابنه العم وبالتالى تتسع علاقات المصاهرة خارج البناء القبلى.

اما التغير المرتقب فهو التحول عن الرعى والزراعة المتنقله الى الزراعة الحديثة بأساليبها الحديثه مع الإهتمام بالمحاصيل النقديه وعليه ستكتسب

النقود أهمية أكثر من ذى قبل حيث ستصبح مقياس الثروة بدلا من أعداد حيوانات المرعى وقيمتها والتى وإن كانت ملكية فرديه إلا أن ملكيتها كانت إسمية للقبيله ولذيوع صيتها بالغنى بين القبائل الأخرى وهكذا فان تغيير نظام حيازة الأرض فى سيناء سيصحبه أيضا إعادة وإنتشار عشائر القبائل فى مناطق قد تكون متقاربه او متباعدة .. الامر الذى سيضعف من الروح القبيليه ويخمد الجنوه المشتعلة للنعرة القبلية.

ولايغيب عن الأذهان ان التحول إلى الحضرية كطريقه فى الحياة يصاحبه دائماً تغيرات جوهريه فى جانبى الثقافة المادية واللامادية .. وهذا يوضح حجم التغيرات الاجتماعية والإقتصادية الهائله التى ستطرأ على المجتمع البدوى بسيناء وعلى سبيل المثال فقد يتزايد الاعتماد على القوانين الوضعية والمحررات الرسمية وتضعف بالتالى قوة القانون العرفى وهيبة القضاء البدوى ويتلاشى الاتفاق أو التعاقد بالكلمة الشفاهية المنطوقة.

وكل ذلك يدعم سلطات الدولة ويقضى على القبلية وسلبياتها وقد كان ذلك فى حالات كثيرة سبباً من أسباب توطين البدو.

ويشير الباحث إلى الأعداد الكثيرة من المستوطنات البشرية الزراعية التى ستنشأ تلقائياً كنتيجة للإستقرار البدو والارتباط بمساحة معينة من الأرض ومن الأوفق ان تشتمل هذه المستوطنات على كل من الجماعات البدوية والوافدين ففى اندماجهم المبكر مايعجل بالقضاء على النعرة القبلية ويشعر الجميع بالمساواه وبحق المواطنة وبالانتماء لوطن قومى واحد لاننا لسنا فى حاجة الى جماعات قبلية تشعر بالتمايز عما عداها من الجماعات الأخرى.

ونظام الحيازة الجديد * المقترح يقوم على أساس نوعية الأرض وصلاحيتها :

الأول : الأرضى الطينية الثقيلة وستخصص هذه الأراضى بالكامل لصغار المنتفعين بواقع ٦ افدنه لكل أسرة وتوزع بالنسب التالية ٦ر٢١٪ لصغار المنتفعين ٤ر٨ ٪ للبدو ١٥٪ للخريجين (١٠ أفدنه) و٥٥٪ للمستثمرين .

الثانى : الأراضى الرملية السطحية : ستخصص ٣٦٪ من المساحة لصغار المنتفعين بواقع ٨ر١٠ فدان لكل أسرة.

ويمكن اجمال النسب المئوية الكلية كالتالى ٢٥٪ لصغار المنتفعين اقل من ١٠٪ للبدو اقل من ١٥٪ للخريجين و ٥٠٪ للمستثمرين (جريدة الأخبار ١٩٩٥/٢/٢٦) وبهذا التوزيع يكون نظام حيازة الأرض الذى كان سائداً فى المجتمع البدوى فى سيناء قد انتهى ولم يعد نظام وضع اليد وتعطيل استثمار موارد طبيعية مرتهن بأفكار وقيم قبلية متوارثة بل يدور هذا النظام الجديد فى فلك الصالح العام للوطن والمواطن والتنمية المتواصلة لسيناء لتصبح سلة الخبز لمصر كما يأمن المسئولين بسيناء.

ويتبين مما سبق ان مجتمع سيناء وماسيحدث به من تغير هو تغير بنائى ويصدق بحق القول بأن كل تغير فى البيئة يتبعه تغير فى علاقات الفرد بأقرانه كما يقول ماكيفر وبيج.

وإذا كانت البيئة محور اهتمام العلوم جميعاً فانه يتحتم على الانثروبولوجيا ان يتزايد اهتمامها بالبيئة والانسان معاً.

وقد تبين من البحث ان ٤ر٨٠٪ من البدو مارست الزراعة من قبل وان ٦ر٩٧٪ ترغب فى احتراف الزراعة لأنها ستكون العماد الرئيسى لاقتصاد البدو بعد تقلص نشاط الرعى بسبب الزراعات الكثيفة وحرص المزارعين على مزروعاتهم من حيوانات ومرعى فضلاً عما أدركوه من عائد اقتصادى للزراعة سواء من هجروا للوادى او من تمسكوا بالأرض (الصامدين) بالإضافة الى

مايشهدونه حالياً بمنطقة شرق البحيرات وبالمناطق التى ستزرع بشمال سيناء.

ويرجع افراد عينة البحث احترافهم للزراعة لعوامل الاستقرار ٤ر٦٢٪ و٤ر٣٥٪ العائد الاقتصادى ٣ر٢٪ استثمار الوقت والمجهود وهم فى الحقيقة كانوا يهدرون وقتاً كثيراً بلا جدوى او عائد سوى اجترار الذكريات والجلوس مع مشايخهم.

- اما عن مساحة الأرض التى يمكن للبدو زراعتها فهى ٥ أفدنه ٨٠٪ و ٢٠٪ أكثرة من خمسة أفدنه وفقا لنتائج البحث المشار اليه .

- ويتضح من البحث ايضاً ان ٨ر٣٩٪ سيزرعون الأرض بمفردهم و٨ر١٧٪ بمساعدة الأقارب و ٤ر٤٢٪ أفراد الاسرة كما ادى ٧ر٧٠٪ أنهم يرغبون فى زراعة المحاصيل التقليدية و ٣ر٢٩٪ يرغبون فى زراعة محاصيل سريعة العائد وقد ابان البحث ان ٧ر٢٠٪ يحتاجون الى التدريب على وسائل الزراعة الحديثة و ٧ر٦٪ الى التوجيه والارشاد الحكومى و ١ر٢٨٪ التجريب الذاتى و ٤ر٢١٪ التعلم من الغير و ٢٣ ٪ من سكان وادى النيل.

اما عن العمل الزراعى بالأجر لدى الاقارب فقد رفض ٨ر٧١٪ من افراد العينة العمل الزراعى باجر لدى الاقارب لتعارض ذلك مع واجبات القرابة والتزاماتها. حيث ارتئ ٩ر٥٣٪ ذلك.

المسكن الملائم للمستوطنات الزراعية الجديدة

الأرض الزراعية والمسكن الملائم هما العنصران الرئيسيان اللذان يحققا النجاح لمشروعات التوطين الزراعى وغزو الصحراء.

وبدون أرض زراعية منتجه ومسكن يتفق وظروف البيئة والثقافة الفرعية لسكان الصحراء يصبح الإنفاق على مثل هذه المشروعات إنفاقا بلا جدوى.

ولتحقيق المسكن الملائم فإنه يجب التعرف على رغبات الذين سيشيد لهم المسكن حيث يقم ١ر١٩٪ فى مسكن دائم ، ٩ر٨٠٪ منهم فى مسكن مؤقت وذلك انتظارا لما يسفر عنه الغد المرتقب وقيام الحكومة ببناء مساكن لهم وأنماط المسكن الحالى عندهم هى: العشش التى تكون ٦٧ر٥٦٪ من مجموع مساكن مجتمع الدراسة، ٣٣ر٤٣٪ مما يطلق عليه مساكن جوازية ويعايش مجتمع الدراسة حالة من القلق فهم لايعرفون مواقع التجمعات السكنية الجديدة ولاالمناطق التى سيحصلون على أراضى بها. وكان يجب التوعية وإعلام السكان المحليين بشأنهما لتبديد حاله القلق والانتظار.

وبمشاهدتهم للمسكن الحكومى الذى أقيم بشرق البحيرات وغيرها من مناطق سيناء فإن ٧ر٧٨٪ يرونه مناسبا ، ٣ر٢١٪ يرونه غير مناسب وقد أرجع الذين لايرضون عن المسكن الحكومى أسباب عدم الرضا إلى : ٣٠ ٪ عدم التعود عليه – ٧ر٩٪ لايحافظ على الخصوصيه، ٩ر٢٢٪ لايوجد به فناء، ٥ر١٢٪ لاتوجد به خطيرة للماشيه.

وبمعاينة بعض المساكن تبين أن مساحة المنزل السائدة هى أقل من ٦٠م٢ تقريبا اذ يبلغ طولها (١١ خطوه – والعرض ٥ خطوات وهم يعتبرون الخطوة مترا واحدا) فكأن الساحة للمسكن هى ٥٥ م٢.. لكن هذا المسكن يقم فيه الأسرة الزواجية فقط.. بعد أن إستقلت عن الأسرة الممتده تحت وطأة الظروف المعيشية التى يعيشونها ورغبة الأبناء فى الاستقلال عن أسرهم.

وباستطلاع آرائهم عن المسكن تبين أن ٦ر١١٪ يرون أن المساحة المناسبة هى مابين ٥٥م٢ الى ١٠٠م٢، ٣ر٤٧٪ من ١٠٠م٢ الى ١٥٠م٢، ١ر٤١٪ أكثر من ٥٠م٢.

ويحب البدو المكان المتسع الرحب الفسيح فالمساحات القزميه للمسكن تجعلهم يهربون من الحياة بداخله إلى ماحوله.

ويرى ٦ر٤٣٪ منهم ان مواد المسكن يمكن أن تكون من الخرسانه، ٤ر٤٥٪ من الطوب الأسمنتى، ١١٪ من الطوب الأحمر والأسمنت كما أن ٢ر٨٨٪ منهم أن سقف المسكن يمكن أن يكون مسطحا، ٨ر١١٪ يرون أن يكون السقف قبوياً وبذلك تكون عمارة الفقراء ذات السقف القبوى غير مقبوله فى مجتمع البحث لاعتدال المناخ النسبى بمنطقة البحث.

وعن المسافة بين المساكن فيطلب ٩ر٧٢٪ مسافه بين كل مسكن وآخر تزيد عن ٥٠ مترا للحفاظ على الخصوصية وإمكانية البناء عليها مستقبلا.

ويشير ٧ر٦٨٪ إلى إمكانيه بناء المسكن على رأس الأرض الزراعية، ٧ر١٠٪ فى حيز القرى الجديدة، ٧ر٢٠٪ وفقا لرأى الجماعة القرابية ويتضح مما سبق أن الأغلبية تؤيد بناء المسكن على رأس الأرض الزراعة التى ستسلم لهم لحبهم للخلاء وإتساع المسافة بين المساكن وحراستهم لماسيزرعونه وتخوفا من الوافدين الجدد للمنطقة فضلا عن رؤيتهم لضيق المسكن الحكومى بالنسبة للأسرة الممتدة.

كما يفضل ٦٢٪ منهم البناء التقليدى، ٣٨٪ البناءالحديث فالبناء التقليدى فى نظرهم أوفرض التكاليف ٧ر٢١٪، التعود عليه ١ر٤٥٪ مناسبته للبيئة ٢ر٢٧٪.

أما من يرغبون فى البناء بالطريقة الحديثه فهم المحبون للتغير والراغبون فيه وهم : ٣٨٪ كما يرى ٣ر٦٠٪ من هؤلاء أنه يحقق الراحة والأمان. ويعكس ذلك بوضوح رغبة البعض فى التغيير وخاصة من الشباب الذين نزحوا إلى الوادى أو عملوا داخل إسرائيل.

وللجار مكانته واحترامه وتقديره لدى البدو لذا يفضل ٨ر٦٩٪ الجوار لشخص معين وترجع أسباب التفضيل إلى:

القرابة ٩ر٨٩٪ ، مصالح متبادلة ٧ر٦٪.

ولما كان مجتمع الدراسة هو مجتمع قبلى فقد ساد تفضيل الجار من الأرقارب لما يشعرهم ذلك من أمان وتضامن والوقوف منعاً فى مواجهة الشدائد والكوارث الطبيعية وعدوات الدم (الثار) باعتبارها كوادث انسانية.

ومنهم من لايتلزم بتفضيله فى الجوار الشخصى وهم ٤ر٣٪ بأن الكل واحد اذ يرى ٩ر٨٠٪ ثم الابتعا عن المنازعات القرابية وهؤلاء يكونون ١ر١٩٪ منهم.

٧ - اثر تزعة السلام على والنخيل بسيناء كثروة طبيعية:

للنخيل أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة لدى به وسيناء فاهميته الاقتصادية تعود إلى العائد الاقتصادى له وقد بنيت أهمية الاقتصادية لدى أفراد البحث فيما يلى ٢ر٣٣٪ أنه يدر عائدا تجاريا، ٧ر١٩٪ غذاء للانسان والحيوان، ٨ر٥٪ تقوم عليه صناعات العجوة) ٧٠ر١٠ ٪ يرون أنه رزق طول العام (مخزون استراتيجى).

وملكية النخيل .. تنتقل بطريق الوراثة ويقسم عائده طبقا لقواعد الميراث أيضا وقد بين أن ٨ر٦٠٪ تملك أقل من ٢٠ نخله، أقل من ٦٠ كله ٤٥ر٣٤٪ ٤٥ر٥٪ أكثر من ٦٠ نخله وهذا التوزيع العددى لمن يملكون النخيل بينما تبين أن مجموع هؤلاء يشكل ٨٩ر٥٢٪ من مجتمع الدراسة.

أما عن الأهمية الاجتماعية للنخيل فيمثل موسم انتاج النخيل موسم تزاور المغتربين للموطن القبلى وموسم للزاوج أيضا بين أبناء الموطن القبلى والمقمين خارجه والصناعات القائمة على النخيل ٥ر٩٣٪ صناعة العجوه، ٦ر١٪ أقفاص ٢ر٥٪ أبراش ومقاطف.

ونشير الى أن تبين أن عدم الاقبال على الصناعات البينية القائمة على النخيل ترجع لى ٤٢٪ الحاجه لوسائل خدميه، ٥ر٣٪ ارشاد وتوجيه، تسويق المنتجات ١٨٪ ، اقتلاع النخيل ٣٠٪، ٤٤ر٦٪ ترى كل ماسبق.

وصناعة العجوة هى الأكثر انتشارا لكنها تستخدم للاستعمال الأسرى ونادرا ماييبعونها لعدم الاقبال عليها ولأنها تتم بطريقة بدائية أما الاستخدامات الأخرى للنخيل فهى تتطلب مجهودا وحركة ويبرر البدو كسلهم فى صناعة الأقفاص مثلا بضعف جريد النخيل وعدم صلاحيته لصناعة الأقفاص وكذلك السعف أيضاً أما أنواع النخيل المنتشرة فهى الجبانى ٦ر٥٣٪ ١ر١٩٪ بنت عيشه العلاوى ٤ر١٨٪، الخضارى ٩ر٨٪.

ويقترح الأهلى للمحافظة على النخيل مايلى عمل مصارف ٥ر٢٥٪، التسميد ٧ر٩٪ ، شتل حديد ٢ر٦١٪.

وقد رأى بعض البدو امكانية الاستغناء عن النخيل للأسباب التاليه ٨٩ر٢٨٪ للعائد من الزراعة، ٩٦ر٢٢٪ للاقامة بالقرى الجديدة، عدم صلاحية النخيل بسبب المياه الجوفية ٩٣ر٤٥٪.

ولاستثمار النخيل فانه يمكن من وجهة نظر البدو ٦ر١٨٪ (اقامة مصنع للعجوه) ٦ر٤٠٪ (فتح أسواق) ١٣٪ (جمعيات تسويق ٨ر٢٧ (عمل طرق بين تجمعات النخيل وطريق المواصلات).

ويتوقع البدو تساقط وأقتلاع النخيل بسبب ارتفاع مستوى المياه الجوفيه كما حدث فى منطقة شرق البحيرات .. ومن ثم يجب البحث عن أنواع أخرى لتحمل ذلك وتتفق مع المستجدات البيئية فى سيناء.

وقد كان البدو يهملون هذه الثروة الطبيعية ويقدمون ثمارها قبل النضج لحيوانات المرعى كغذاء .. وكذلك لم تبذل الجهات المعنية بشئون البدو أى محاولات للاستفادة من نخيل سيناء فيما مضى.

خامساً: توصيات الدراسة

١ - ضرورة إجراء دراسة عن مدى إمكانية إنتقال مرض البلهارسيا للمناطق الجديدة حيث ستخلط مياه النيل (٥١٪) بمياه الصرف الزراعى (٤٩٪) واتخاذ التدابير الوقائية لحماية المستوطنين من هذا المرض.

٢ - الاسترشاد برأى البدو عند تحديد أماكن إنشاء القرى الجديدة خاصة فى تحديدهم لمجرات السيول . وكذا ضرورة إستطلاع آرائهم فى نمط المسكن الذى سيشيد بهذه المناطق.

٣ - يجب مشاركة الوافدين والبدو معاً فى كافة انشطة الحياة من إقامة وزراعة للأرض لاكسابهم ثقافة المجتمع الأم والقضاء على القبلية بإعتبارها أحد سلبيات الحياة البدوية والمعوقه للتنمية.

٤ - يتسم البدو بجب تقليدهم لبعض وتطلعهم للإستقرار فى مجال جغرافى معين ولما كانت منطقه وسط سيناء وسكانها من البدو سيكونون بعيدين تماماً عن الإستفادة من خيرات وثمار ترعة السلام .. لذا فإنهم سينزحون عن منطقتهم وهى منطقة إستراتيجية حيويه لأمن مصر إلى المناطق المتاخمة لترعة السلام بحثا عن الإستقرار والعمل وهرباً من الجفاف والعزلة.. لذا تبدو الحاجه ملحه إلى إنشاء جهاز لتنمية وسط سيناء يوفر لهم الرعاية الإجتماعية والتنمية بما يحقق الاستقرار لهم.

٥ - تقرح تخصيص نسبة من حصيله بيع الأرض الزراعية لصالح بدو منطقة وسط سيناء وذلك لمواجهة أعباء التنمية البيئية بها.

٦ - مناشدة جميع مؤسسات المجتمع المدنى (المنظمات غير الرسمية) بتعزيز المجهودات الحكومية وإعداد خطة من الآن لتقديم الخدمات وأوجه الرعاية الاجتماعية وغيرها لبدو وسط سيناء.

٧ - يقتضى الأمر من مثل هذه المشروعات القومية ضرورة مشاركة الأهالى للمشروع منذ بداية الاعداد والتخطيط وكذا مساهمة الانثروبولوجيين فى الدراسات والبحوث القبلية وفى الاعداد والتخطيط أيضا - وهذه المشاركة أوصت بها كل الجهات العلمية العامله فى مجالات التنمية.

٨ - يجب التعامل عند توزيع الأرض والمسكن مع الأسر الزواجيه حيث أنه من المتوقع أن تكون هى النمط الأسرى السائد.

٩ - من الضرورى ترك فراغات لمواجهة التوسع العمرانى المستقبلى فى القرى الجديدة .

١٠ - عند توزيع الأرض يجب النظر مستقبلا إلى عوامل التوريث وتفتت الحيازة الزراعية إلى مساحات قزمية كما هو الحال الآن فى قرى الدلتا .

١١ - يجب الإهتمام بالتصنيع الزراعى لفتح مجالات للتصدير وللعمالة .

١٢ - من الأوفق إنشاء مركز تدريب للبدو على أعمال المكينه الزراعية واصلاح أعطالها.

١٣ - يحتاج البدو الى جرعات تثقيفية وتدريبية على أعمال الزراعة الحديثة ويمكن ذلك من خلال إنشاء مركز للتدريب والارشاد الزراعى.

١٤ - تتعدد رؤى الانسان لتخطيط المسكن واستخداماته لذا يمكن منح الأرض لبناء المسكن ووضع التخطيط العمرانى للقرى وتوفير البنية الأساسية المناسبه ومنح قروض ميسره لبناء المسكن بالطريقة التى يرتضيها المستوطن .. حتى لا يترك المسكن بلا إستخدام أو يستخدم فى أغراض أخرى غير السكن.

١٥ - يرجى إتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلوث البيئة والمياه الجوفيه وتلوث التربة بالمبيدات الحشريه .. حرصا على سلامة البيئة والانسان واستمرارية الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة.